

Distr.: General
28 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الثانية والعشرون

كينغستون، جامايكا

٢٠١٦-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

طلب للحصول على مركز مراقب وفقاً للفقرة ١ (هـ) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية مقدّم باسم المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

مذكرة من الأمانة

١ - في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، قدّم المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن رسالة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار يطلب فيها الحصول على مركز مراقب لدى جمعية السلطة. ويرد نص الرسالة والمعلومات الإضافية المقدمة من صاحب الطلب في المرفقين الأول والثاني لهذه المذكرة.

٢ - ووفقاً للفقرة ١ (هـ) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية، يجوز للمنظمات غير الحكومية التي دخل الأمين العام معها في ترتيبات وفقاً للفقرة ١ من المادة ١٦٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي توجه الجمعية دعوة إليها وتكون قد أظهرت اهتماماً بالمسائل التي تكون قيد النظر في الجمعية، أن تشارك في الجمعية بصفة مراقب.

٣ - وتنص الفقرتان ٥ و ٦ من المادة نفسها كذلك على أنه يجوز للمراقبين المشار إليهم في الفقرة ١ (هـ) من تلك المادة حضور الجلسات العلنية للجمعية والإدلاء، بناءً على دعوة من الرئيس وrehناً بموافقة الجمعية، ببيانات شفوية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق أنشطتهم، وعلى أن توزع الأمانة البيانات الكتابية التي يقدمها المراقبون المشار إليهم في الفقرة ١ (هـ) من تلك المادة ضمن نطاق أنشطتهم ذات صلة بأعمال الجمعية، بالكميات وباللغات التي تقدّم بها هذه البيانات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100516 090516 16-07012 (A)



المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار من المنسق بالنيابة للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن وكبير المستشارين المعنيين بحوكمة قطاع المعادن، كوجو بوسيا، ورئيس وحدة المعلومات الجيولوجية والمعدنية بالمركز، كايزر دي سوزا

يلتمس المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن اعتراف الجمعية به بصفة مراقب لدى السلطة الدولية لقاع البحار في إطار أحكام الفقرة (١) (هـ) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للسلطة.

وقد أنشأ مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية ورؤساء وحكومات دول الاتحاد الأفريقي هذا المركز من أجل توفير قدرات دعم تقني استراتيجي لتنفيذ الرؤية الأفريقية للتعددين وخطة عملها.

وتسعى الرؤية الأفريقية للتعددين إلى وضع أسس "الاستغلال الشفاف والمنصف والأمثل للموارد المعدنية لدعم النمو المستدام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على نطاق واسع". وتمثل رؤية المركز في أن يصبح أفضل ميسر للجهود الرامية إلى تمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من تحقيق هذه الرؤية.

وينصب التركيز البرنامجي للمركز على مجالات السياسة العامة والترخيص، ونظم المعلومات الجيولوجية والتعدينية، والحوكمة والمشاركة، والتعددين الحرفي والتعددين على نطاق ضيق، والروابط، والاستثمار والتنوع، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، والاتصال والدعوة.

وبممارس المركز الأدوار الآتية:

(أ) مركز معلومات جامع لأفضل الممارسات في مجال سياسات وإدارة التعددين المستدام، فضلاً عن كونه مركزاً لتبادل المعلومات وتكوين شبكات التواصل من أجل دعم ممارسات التعددين المستدامة والتنمية؛

(ب) منتدى قاري تتناقش فيه البلدان والأطراف المؤثرة والجهات المانحة حول السبل الابتكارية لزيادة مساهمة التعددين في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر في أفريقيا؛

(ج) جهة تنسيق تتولى تحديد احتياجات الدول الأعضاء المتعلقة بإدارة قطاع التعدين ونشر الخبرات المناسبة؛

(د) مصدر خبرة تقنية يساعد البلدان الأفريقية على إدارة قطاع التعدين فيها بطريقة مسؤولة وشفافة؛

(هـ) مركز بحثي يعزز تنسيق سياسات التعدين فيما بين البلدان الأفريقية.

وينظر المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن إلى معادن أعماق المحيطات باعتبارها موردا ينطوي على إمكانيات اقتصادية متزايدة. ونحن نشق أنه يمكن للسلطة، والدول المزكّية، والمتعاقدين، والمركز نفسه الاستفادة جميعا من مشاركتنا بصفة مراقب رسمي غير حكومي لدى السلطة الدولية لقاع البحار، ونلتمس تأييدكم لطلب الاعتراف هذا.

(توقيع) كوجو بوسيا

المنسق بالنيابة للمركز الأفريقي لتطوير
قطاع المعادن وكبير المستشارين المعنيين
بجو كمة قطاع المعادن

(توقيع) كايزر ج. دي سوزا

رئيس وحدة المعلومات الجيولوجية والمعدنية

المرفق الثاني

طلب الحصول على مركز مراقب لدى السلطة الدولية لقاع البحار

١ - اسم المنظمة

المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

٢ - عنوان المكتب

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ص. ب ٣٠٠١

أديس أبابا

إثيوبيا

٣ - اسم وعنوان الممثلين الأساسيين المقترحين

المنسق بالنيابة للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

كوجو بوسيا

كبير المستشارين المعنيين بحوكمة قطاع المعادن

المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

البريد الإلكتروني: KBusia@uneca.org

خبير التعدين في قاع البحار العميقة

كايزر ج. دي سوزا

رئيس وحدة المعلومات الجيولوجية والمعدنية

المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

البريد الإلكتروني: KSouza@uneca.org

٤ - أهداف المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن ومقاصده

قام مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية ورؤساء وحكومات

دول الاتحاد الأفريقي بإنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن من أجل دعم تنسيق

الرؤية الأفريقية للتعدين وتنفيذها. وتمثل المهمة الأساسية للمركز في العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومنظماتها الوطنية والإقليمية، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتمكين الموارد المعدنية من أن تؤدي دورا تحويليا أكبر في التنمية في القارة من خلال زيادة الروابط الاقتصادية والاجتماعية، وأن تساعد، بهذه الطريقة، في معالجة الفقر المستعصي وضعف التنمية.

ويدعم المركز البلدان في تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين بتيسير إعداد دليل للرؤية القطرية للتعدين من خلال عملية تشاركية، من أجل تحديد توقعات الحكومات والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني فيما يتعلق بالمعادن واستخراجها واستخدامها، وفيما يتعلق بالكيفية التي تفيدها المعادن للمجتمع والتنمية على نطاق أوسع.

وينظر المركز إلى عملية وضع رؤية قطرية لقطاع التعدين باعتبارها وسيلة لربط قطاعات الزراعة والبنية التحتية والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات بأوساط علوم الأرض للتباحث بشأن قضايا التنمية الأوسع نطاقا. وكذلك، فعندما يضطلع بلد ما بوضع رؤية قطرية للتعدين، تشارك فيها الحكومة على أعلى مستوياتها وتتاح الفرصة للأوساط المعنية بعلوم الأرض أن تثير القضايا الرئيسية المتصلة بالمهام المتعلقة بعلوم الأرض في مختلف دوائر الحكومة. ويشمل ذلك تسليط الضوء على المهام التي تضطلع بها المنظمات والجامعات المعنية بالمشح الجيولوجي وغيرها من المؤسسات، وعلى مسائل التمويل واستبقاء القدرات وسد الثغرات في البيانات وترتيب الاضطلاع بالمهام المتعلقة بعلوم الأرض في مختلف دوائر الحكومة.

وتتطلب موامة الرؤية الأفريقية للتعدين مع الرؤية القطرية العامة للتنمية من الدول الأعضاء أن تشجع على إيجاد نموذج جديد يخدم الأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للتحويل الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل وأن تُطبَّق هذا النموذج.

٥ - نبذة تاريخية

اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الرؤية الأفريقية للتعدين في عام ٢٠٠٩ لتحقيق هدف طويل الأجل يتمثل في تحقيق "الاستغلال الشفاف والمنصف والأمثل للموارد المعدنية لدعم النمو والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامين على نطاق واسع". وتعتبر هذه الرؤية استجابة تضطلع بها القارة من أجل حلّ التناقض المتمثل في وجود ثروة معدنية عظيمة مقترنة بتفشّي الفقر.

وتعدُّ الرؤية الأفريقية للتعدين استراتيجية لدمج قطاع التعدين الأفريقي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا في القارة، وبالتالي معالجة الفقر والتخلف المستعصين. ولا تسعى هذه الرؤية إلى معالجة انعزال القطاع عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية فحسب، إنما تسعى إلى تحقيق نتائج مرضية لجميع أصحاب المصلحة كذلك.

ولقد اعتمد مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية الرؤية الأفريقية للتعدين في دورته العادية الأولى كما اعتمد إعلان أديس أبابا حول تنمية وإدارة الموارد المعدنية الأفريقية، الذي أكد فيه من جديد الالتزام بتنمية وإدارة الموارد المعدنية الأفريقية بحكمة وشفافية وكفاءة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بشكل عاجل وعلى نطاق واسع. وفي عام ٢٠٠٩، أقرَّ الاتحاد الأفريقي الرؤية والإعلان كليهما، وطلب إلى المؤتمر إعداد خطة عمل ملموسة لتحقيق هذه الرؤية.

وأقرَّت خطة العمل لاحقا في الدورة العادية الثانية لمؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية، الذي عقد في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومن خلال ”إعلان أديس أبابا حول بناء مستقبل مستدام للصناعة الاستخراجية في أفريقيا - من الرؤية إلى العمل“، أيد الوزراء هذه الخطة بوصفها أداة على مستوى القارة لإرشاد أفريقيا نحو تنمية مواردها المعدنية وإدارتها بحكمة وشفافية وكفاءة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر وكفالة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على نطاق واسع. وأقرَّ الوزراء كذلك إنشاء مركز لتنمية الموارد المعدنية من أجل توفير قدرات استراتيجية للدعم التقني للاتحاد الأفريقي/النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لصالح تنفيذ خطة العمل وبالتالي تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين، ودعا الوزراء الجهات الشريكة في التنمية إلى دعم أنشطة المركز المقترح.

وأقرَّ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي تقرير الدورة العادية الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٢، في المقرر EX.CL/Dec.714 (XXI). وطلب المجلس من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمصرف الأفريقي للتنمية، تقديم تقارير مرحلية إلى المجلس التنفيذي كل سنتين عن تنفيذ خطة العمل.

وتنصُّ المقررات المذكورة أعلاه على ولايات قوية تكفل تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين وإنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن.

٦ - الهيكل

يؤدي المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن دور الميسر المفضل للجهود الرامية إلى تمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من تحقيق الرؤية الأفريقية للتعدين. وقد تأسس المركز في البداية باعتباره مشروعاً تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويُنفذ بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي.

وعلاوة على ذلك، فقد نصَّ المقرر المتخذ خلال الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية المعقود في ليفينغستون، زامبيا من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على أن يُنشأ المركز باعتباره وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي تضم المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية في أفريقيا.

ويتمحور عمل المركز حول سبعة مجالات للنتائج وضعت كلها انطلاقا من خطة العمل، وتتمثل في الآتي:

بمجال النتائج ١: السياسة العامة والترخيص

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) تعزيز القدرة على صياغة سياسات المعادن واستيعاب سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في قطاع التعدين؛
- (ب) توسيع نطاق مساهمة قطاع التعدين في أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية؛
- (ج) تعزيز الحصص التي تحصل عليها البلدان الأفريقية من إيرادات المعادن على مدى دورة تنفيذ المشاريع.

بمجال النتائج ٢: نظم المعلومات الجيولوجية والتعدينية

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) تحسين قدرات صنع القرار اللازمة لإدارة قطاع التعدين، وغيره من القطاعات التي تحتاج إلى المعلومات الجغرافية المكانية؛
- (ب) تحسين القدرة الوطنية ودون الإقليمية على إدارة المعلومات الجغرافية والجيولوجية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً.

بمجال النتائج ٣: الحوكمة والمشاركة

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على المشاركة الكاملة في عمليات الحوكمة؛
- (ب) تحسين التوازن والإنصاف في عملية اتخاذ القرار في قطاع المعادن؛
- (ج) تحسين حالة حقوق الإنسان في قطاع المعادن في أفريقيا؛
- (د) تحسين الإدارة البيئية والاجتماعية لقطاع المعادن في أفريقيا.

بمجال النتائج ٤: التعدين الحربي والتعدين على نطاق ضيق

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) جدوى واستدامة قطاع التعدين الحربي والتعدين على نطاق ضيق؛
- (ب) تعزيز قدرات العاملين في مجال التعدين الحربي والتعدين على نطاق ضيق؛
- (ج) تخفيف ما يترتب على أنشطة التعدين الحربي والتعدين على نطاق ضيق من آثار سلبية على البيئة والصحة والرفاهية.

بمجال النتائج ٥: الروابط والاستثمار والتنوع

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) زيادة تمويل القطاع الخاص للبحث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة توليد المعارف؛
- (ب) تعزيز قدرة الحكومات على التخطيط للتنمية المتكاملة وتحديد الصلات الاقتصادية بين قطاع المعادن وقطاعات الاقتصاد الأخرى؛
- (ج) زيادة توافر التمويل الاستثماري المحلي، مما يؤدي إلى زيادة الثروات والملكية من جانب المواطنين؛
- (د) تحقيق تكامل الهياكل الأساسية للتعدين والتنمية العمرانية في أفريقيا، مما يكفل مزيداً من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة؛
- (هـ) تحسين تنسيق تخطيط الهياكل الأساسية والأطر التنظيمية عبر الحدود حول أنشطة التعدين.

مجال النتائج ٦: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) تزويد قطاع التعدين بقاعدة مهارات تنافسية معززة بدرجة كبيرة؛
- (ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات تؤثر في مختلف جوانب سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في قطاع المعادن؛
- (ج) توفير التعليم والتدريب بحيث تتماشى نتائجها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة في الرؤية الأفريقية في مجال التعدين؛
- (د) حرية تنقل المهارات عبر المناطق نتيجة لإتاحة مرافق التعليم والتدريب واعتمادها.

مجال النتائج ٧: الاتصال والدعوة

تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- (أ) تعزيز المعرفة والفهم في أوساط أصحاب المصلحة للرؤية الأفريقية للتعدين وأنشطة المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن ودور هذه الأنشطة في التحول الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأفريقية التي يُمارس فيها التعدين؛
- (ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مستنيرة تؤثر في مختلف جوانب سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في قطاع المعادن؛
- (ج) تعزيز قبول وتولي زمام الرؤية الأفريقية للتعدين وأنشطة المركز من جانب جميع أصحاب المصلحة في البلدان الأفريقية التي يُمارس فيها التعدين؛
- (د) زيادة فرص الحصول على المعلومات وتجميع المعارف، مما يؤدي إلى تحسين التحليل واتخاذ القرار.

٧ - شركاء وموظفو المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

إن الاضطلاع بأنشطة المركز المتنوعة يتطلب بالضرورة مجموعة واسعة جدا من الخبرات، فضلا عن إقامة شراكات. ولا يمكن للمركز تنفيذ معظم الأنشطة المحددة بمفرده. ولذا فإن أحد العناصر الرئيسية لولاية المركز هو تنسيق الخبرات المتاحة من منظمات أخرى، استنادا إلى ميزتها النسبية، ووضعها بتصرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وعلى أساس مشاورات أجريت مع أصحاب المصلحة، تم تحديد شراكات إرشادية أولية

في مجالات نتائج المركز. ويطور المركز عدة أساليب للتعاون مع شركائه، بما في ذلك التمويل، والبحوث المشتركة، وإعارة الموظفين، وإقامة شراكات في مجالات بناء القدرات والتعليم والتدريب. ومن المهم أن تكون جميع الأنشطة التعاونية متوافقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين وأن يواصل المركز تولي زمام المبادرة في الأنشطة المشتركة وممارسة الرقابة عليها.

والجهات الرئيسية الشريكة للمركز هي مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي ستقدم أيضا الدعم التشغيلي بهذه الصفة.

ويتمتع موظفو المركز مجتمعين بأكثر من ١٠٠ سنة من الخبرة المهنية ذات الصلة بقطاع الصناعات الاستخراجية، اكتسبها بالعيش والعمل في جميع مناطق أفريقيا الخمس، وفي جنوب شرق آسيا، وأستراليا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الوسطى والغربية، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية.

وإضافة إلى عشرات اللغات المحلية واللغات المشتركة، يجيد موظفو المركز سبعا من اللغات الوطنية الرسمية في أفريقيا (الإسبانية والأمهرية والإنكليزية والبرتغالية والتوي والسواحلية والشيشيو والفرنسية). ويشاركون في أنشطة منهجية محددة الأهداف لتعزيز تنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين في جميع بلدان شرق أفريقيا وغربها وجنوبها وعلى الصعيد العالمي، والاستفادة من الفرص المتاحة رغم التراجع في قطاع السلع الأساسية.

ويتألف موظفو المركز من خبراء دوليين يمثلون عدة دول في أوقيانوسيا وخمس من قارات العالم السبع.

٨ - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا

أعدت الأنشطة التي اضطلع بها المركز مؤخرا بهدف تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على الرؤية الأفريقية للتعدين من أجل إدارة قطاع المعادن؛ ويمكن ملاحظة أثر المركز في أكثر من ٢٤ بلدا، أي حوالي نصف جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ وأربع من الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، إضافة إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والمبادرات العالمية الرئيسية. ومن أنشطة المركز الرئيسية ما يلي:

(أ) السياسة العامة والترخيص:

'١' النهوض بمشروع قانون جديد للتعدين في ليسوتو؛

- ‘٢’ استعراض الأطر السياساتية/التنظيمية في جميع البلدان الستة الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا)؛
- ‘٣’ النهوض بسوق التبادل الإقليمية بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين في الصناعات الاستخراجية: البناء على الممارسات الجيدة، في قطاع الصناعات الاستخراجية في أفريقيا؛
- (ب) نظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية:
- ‘١’ إعداد استعراض مكثبي لقدرات المنظمات الأفريقية للمسح الجيولوجي وثغراتها؛
- ‘٢’ وضع استراتيجية لنظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية تيسيرا لتعزيز إنتاج المعلومات الجيولوجية والمعدنية في أفريقيا وإدارتها وتعميمها؛
- ‘٣’ المشاركة في المناقشة حول إعداد مدونة التعدين للسلطة الدولية لقاع البحار المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار؛
- ‘٤’ تقديم المساعدة التقنية والرعاية المشتركة لإعداد الدليل المعنون ”الاقتصاد الأزرق في أفريقيا: دليل السياسات“؛
- ‘٥’ تقييم القدرة التقنية للمركز الأفريقي للمعادن وعلوم الأرض على العمل كمرکز امتياز على صعيد القارة لتنفيذ المشاريع والأنشطة في سياق الرؤية الأفريقية للتعدين؛
- (ج) الحوكمة والمشاركة:
- ‘١’ تنفيذ الرؤية القطرية للتعدين في ثمانية بلدان (سيراليون، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وملاوي، والنيجر)؛
- ‘٢’ دعم خطة العمل بشأن حق الانتفاع في مجال المعادن للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، عن طريق دراسة بشأن حق الانتفاع في مجال المعادن شُرع في إعدادها في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٥ دولة عضوا)؛
- ‘٣’ حصر مهارات قطاع التعدين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛
- ‘٤’ التعاون مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي على تقديم الدعم التقني

- لمواءمة سياسات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في المنطقة
دون الإقليمية برمتها (١٢ دولة عضوا)؛
- ٥' وضع منهج دراسي مكثف للمدرسة الإقليمية للمناجم التابعة للاتحاد
الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مركز الامتياز القاري التابع لها والمقرّر
إنشاؤه (٨ دول أعضاء)؛
- ٦' إعداد دراسات بشأن استعراض سياسة الموجزات القطرية للتعدين الحرفي
والتعدين على نطاق ضيق في جماعة شرق أفريقيا؛ وبرامج لبناء القدرات؛
وتكوين جماعات ممارسة/شبكات معرفية، مثل منتدى منظمات المجتمع
المدني؛ وغرفة قارية للمناجم؛
- ٧' دعم إعداد أطلس للتشريعات الأفريقية في مجال التعدين؛
- ٨' المساعدة في تنفيذ مبادرة "تعزيز المساعدة المتعلقة بالمفاوضات بشأن العقود
المعقدة" التابعة لمجموعة الدول السبع؛
- ٩' دعم حوار السياسات المتعلق بالتنمية القائمة على الموارد الطبيعية الذي قاده
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ١٠' التعاون مع المبادرة الأفريقية لعلوم المعادن؛
- ١١' تكوين جماعات ممارسة من خلال الاتفاق الناشئ بين الرؤية الأفريقية
للتعدين والقطاع الخاص؛
- (د) الجهود في مجال التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق: البحث والإبلاغ
عن البيئة المؤاتية لتنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين، استنادا إلى العمل الميداني وجمع وتحليل
البيانات المتعلقة بتصنيف التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في ١٦ بلدا؛
- (هـ) الروابط والاستثمار والتنوع:
- ١' إعداد دراسات وتقارير عن التحديات القائمة والفرص المتاحة للاستفادة
من الروابط المحتملة على امتداد سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في قطاع المعادن
فيما يتعلق بأوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكينيا؛
- ٢' إعداد اقتراح تقني بشأن إشراك القطاع الخاص في استحداث سلسلة شاملة
ومستدامة للأنشطة المولدة للقيمة في قطاع الصناعات الاستخراجية؛

- ٣' إعداد دراسة عن موضوع "أثر التدفقات المالية غير المشروعة على تعبئة الموارد المحلية: تحقيق أكبر حجم لإيرادات المعادن في أفريقيا"؛
- ٤' إعداد تقرير عن قطاع الصناعة الاستخراجية، باستخدام قطاع الأسمت في نيجيريا وقطاع التعدين في جنوب أفريقيا كدراستين لحالات فردية؛
- ٥' تقديم مدخلات إلى الاستراتيجية الأفريقية للسلع الأساسية؛
- ٦' وضع تصنيف تطلعي مبتكر للمعادن على أساس ما تنطوي عليه من إمكانات للروابط والتنوع؛
- (و) القدرات البشرية والمؤسسية:
- ١' المساعدة في مشروع حساب التنمية بشأن المفاوضات الخاصة بعقود الصناعات الاستخراجية، مع التركيز على خمسة بلدان (تشاد، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وملاوي، والنيجر)؛
- ٢' التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة من أجل موازنة المبادرات العالمية مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعددين، لا سيما مبادرة "تعزيز المساعدة المتعلقة بالمفاوضات بشأن العقود المعقدة" التابعة لمجموعة الدول السبع؛
- ٣' تعزيز المساعدة التقنية في البلدان الأفريقية الغنية بالموارد؛
- ٤' التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- (ز) الاتصال والدعوة:
- ١' مساعدة حكومة ليسوتو في إعداد سياسة للمعادن والتعددين متماشية مع الرؤية الأفريقية للتعددين، في تموز/يوليه ٢٠١٥؛
- ٢' المشاركة في وضع قرارات كمبالا بشأن الصناعة التحويلية، التي اعتمدت في مؤتمر القمة الأول المعني بأعمال الصناعة التحويلية، الذي استضافته حكومة أوغندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛
- ٣' كلمة رئيسية ألقاها مفوض الاتحاد الأفريقي بشأن النهوض بقيمة الموارد المعدنية والنفطية في غرب أفريقيا عن طريق التعاون الإقليمي، في المنتدى الأول للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التعدين والنفط، الذي عقد في غانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛

‘٤’ عرض بشأن كيفية إبراز الفرص المتاحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعدين في الرؤية الأفريقية للتعدين، قدم في إطار سوق التبادل التي نظمت في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛

‘٥’ إبرام اتفاق الرؤية الأفريقية للتعدين مع قادة القطاع الخاص في أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتقديم الدعم التقني إلى سيراليون بشأن سياستها الجديدة للمعادن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٩ - بيان وصفي لمدى ارتباط مقاصد المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن بمقاصد السلطة الدولية لقطاع البحار، لا سيما ما يمكن تقديمه من إسهام في تطور السلطة

ينصب اهتمام المركز أساساً على مجالات السياسة العامة والترخيص؛ ونظم معلومات الجيولوجيا والمعادن؛ والحوكمة والمشاركة؛ والروابط؛ والاستثمار والتنوع؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ والاتصال والدعوة. وترتبط هذه المجالات ارتباطاً وثيقاً بولايات السلطة المتصلة بالتنمية المستدامة للموارد المعدنية في مناطق قيعان البحار الدولية.

وفيما يتعلق بتيسير وتشجيع إنشاء إطار لحوكمة التعدين في أعماق البحار لأفريقيا:

(أ) يمكن للمركز، باعتباره مركز امتياز، أن يسهم في أعمال السلطة في إطار عملية وضع واستعراض الأطر السياساتية/التنظيمية لقطاع التعدين في أعماق البحار، بما في ذلك النظام المالي والقانوني والتنظيم والإدارة البيئيين؛

(ب) وبإمكان المركز أن يسهم أيضاً بخبرته في وضع استراتيجيات لتيسير تعزيز إنتاج المعلومات البيئية والجيولوجية والمعدنية وإدارتها وتعميمها، وفي تقييم القدرة التقنية للبلدان الأفريقية في إطار عضويتها في السلطة الدولية لقطاع البحار؛

(ج) سيستخدم المركز خبرته الفنية لتعبئة الدول الأفريقية في تسخير الفوائد الاقتصادية للتعدين في أعماق البحار بهدف تعزيز الموارد المحلية للاستفادة من إمكانات الروابط والتنوع عبر سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في قطاع المعادن. ويشمل ذلك الدراسات والتدريب وبناء القدرات في قطاع الاقتصاد الأزرق.